التقرير الميداني

حول الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

بحق العمال والعاملات من اللاجئين الفلسطينيين

أنجزت جمعية RCEP من خلال نواة شبكة الرصد التي دربتها تقريرها الميداني في اطار التحضير لانشاء المرصد الفلسطيني لحقوق العمال والعاملات في لبنان، الذي يشمل عينات عمالية متنوعة من تسع مخيمات وثلاثة مدن لبنانية رئيسية.

تم إنجاز هذا التقرير بتمويل من جمعية المساعدات الشعبية النروجية وبالتعاون مع المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين والمعهد العربي لحقوق الانسان، وفي اطار مشروع "نحو تغيير المفاهيم والقوانين والاجراءات التي تعيق عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

لماذا هذا التقرير، وكيف يتم بحث مسألة حق العمل اللائق للاجئين الفلسطنيين في لبنان، وفي الوقت الذي تحتل مسألة النزوح السوري اليه أولوية في الاهتمام الرسمي

إن حق العمل من الحقوق الانسانية السامية التي لا يعلو عليها حق آخر ولأن الحق بالضمانات الاجتماعية حقوقا كرستها المعايير الدولية وشرعة حقوق الانسان التي يعتبرها الدستور اللبناني جزءا لا يتجزأ منه.

من أجل ذلك، ومن أجل حماية اليد العاملة اللبنالنية من المنافسة غير المشروعة، حيث لا يستفيد العامل اللبناني من منع العامل الفلسطيني من العمل في لبنان للاسباب التالية:

- اليد العاملة غير الشرعية اجورها زهيدة ومرغوبة من اصحاب العمل لتخفيف كلفة اليد العاملة
- الفلسطيني يتلقى من الاغتراب الفلسطيني مساعدات وتحويلات ينفقها في لبنان

- اقرار حق العمل للفلسطيني تجعل كلفة استخدامه موازية لكلفة استخدام اللبناني بذلك تصبح المنافسة على المهارات المهنية والعلمية بينهما وهذه منافسة مشروعة.
- ان اللاجئ الفلسطيني الذي بسن العمل مولود في لبنان ولم يرى فلسطين مباشرة طوال حياته

هذا والجدير ذكره ان عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان والمسجلين لا يتجاوز ربع مليون، والدراسات تؤكد أن نسبة من هم بسن العمل من الرجال والنساء لا يشكلون كتلة كبيرة ومعظمهم يعملون برواتب متدنية وظروف عمل إستغلالية.

مما لاشك فيه رغم محاولات المشرع اللبناني تخفيف القيود المفروضة على حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان , لم تحقق هذه التعديلات حتى تاريخه أي فارق ايجابي يذكر، وهذا أحد أبرز اسباب ونتائج هذا التقرير الذي نعرضه عليكم :

1) ردود فعل الفئة التي استهدفها التقرير :

كان هناك ثلاثة أنواع من ردود الفعل :

1- مجموعة ابدت تشاؤمها على أساس مبدأ " فالج لاتعالج "
2- مجموعة أبدت خشيتها من التعرض لمضايقات من أصحاب عملهم
3- مجموعة تحمست للفكرة وأبدت تجاوبا:

والجدير ذكره أن القاسم المشترك لدى المجموعات الثلاث عدم معرفتهم أو جهلهم بحقهم في الحصول على اجازة عمل بدون رسوم وحقهم في تقديمات فرع نهاية الخدمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفقا للقانونين 128 و129 – آب 2010

كما أن مجموعة الراصدين قامت بمواجهة تلك التحفظات عن طريق عدم ذكر الاسماء في الاستمارات التي تم تعبئتها من قبلهم .

2) طبيعة الفئة التي استهدفها التقرير :

شمل التقرير أشخاصاً من تسع مخيمات فلسطينية من اصل اثنا عشر مخيما متواجدا على الارض اللبنانية اضافة الى ست حالات مقيمة خارج المخيمات موزعة مابين بيروت الكبرى ، صيدا – طرابلس

الفئة العمرية	العدد في كل فئة
الاطفال من 12 سنة إلى 17	6
الشباب من 18سنة الى 35	54
من 36سنة الى 45سنة	10
من 46سنة إلى 64	10
المجموع	80

الحالة الاجتماعية عازب /ة متأهل/ة		المجموع
50	30	80

3- القطاعات المهنية التي تعمل فيها الفئة التي استهدفها التقرير وملكيتها

القطاع المهني	العدد	صاحب العمل
النقل البري	1	لبناني
مطاعم وفنادق	4	فلسطيني
افران	1	فلسطيني
الصحة	5	لبناني- حكومي/ فلسطيني
التعليم	2	لبناني/اونروا
الزراعة	2	لبناني
البناء وتجارة موادها	17	لبناني
التجارة	8	لبناني
ميكانيك آليات وسيارات	4 الحفال	لبناني
تجارة و صناعة المفروشات	2	لبناني
مصانع معالجة وتوضيب النفايات	3	لبناني
الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب	3	لبناني/فلسطيني
حرس ابنية ونواطير وتنظيف	7	لبناني
منظمات المجتمع المدني	14	لبناني/ فلسطيني
مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد	6	الأونروا

4- المخيمات والمناطق التي شملها التقرير والاعداد والسكن

اماكن السكن	العدد	ذكور	اناث	ايجار	ملك
م .الرشيدية	17	16	1	-	17
م عين الحلوة	17	15	2	2	15
م. برج الشمالي	15	12	3	-	15
م. الميه وميه	1	-	1	-	1
مخيم البص	4	4	-	-	4
م .القاسمية	1	1	-	-	1
م .برج البراجنة	2	2	-	-	2
مخيم البداوي	10	8	2	1	9
م. نهر البارد	5	4	1	-	5
طرابلس	2	2	-	-	2
صيدا	4	4	-	4	-
بيروت	2	2	-	-	2
المجاميع	80	70	10	7	73

5- جدول فئات الاجور بالليرة اللبنانية والدولار الاميركي

فئات الأجور الشهرية بالليرة اللبنانية	العدد (العمال)	فئات الأجور الشهرية بالدولار الأميركي	العدد (العمال)
من 200000--> 675000	17	من 150--> $600	9
من 1200000-- 1584000<	4	من 1000--> $1800	8

معظم الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار الاميركي هم من العاملين مع المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني خاصة الأجور المرتفعة

- جميع الذين يتقاضون رواتب تزيد عن المليون ليرة هم من العاملين في قطاع البناء والمقاولات في حين ان اللبناني يتقاضى ضعف او اكثر من هذه الأجور إضافة الى التقديمات الأخرى كالضمان والنقل والمنح التعليمية ، وهذا يبرز حجم الإستغلال الذي يتعرضون له خاصة انها مهن شاقة ومخاطرها الصحية كبيرة .

- ستة حالات حائزة على اجازات عمل ومسجلة في الضمان واحدة منها بدون رسوم وفقا للقانون :

6- الحالة الاجتماعية لكل فئة من الفئات في التقرير:

أ- متأهل/ة

ب- عازب/ة

على عاتق المتأهلين	العدد
زوجة وسبعة اولاد	2
زوجة وستة اولاد	2
زوجة وخمسة اولاد	2
زوجة وأربعة اولاد	5
زوجة وثلاث اولاد	6
زوجة وولدان	8
زوجة وولد واحد	2
زوجة بدون اولاد	3
المجموع	30

على عاتق العزاب	العدد
معيل لوالديه واخوته منفردا	17
معيل لاسرته مع والده او شقيقه	14
اعزب غير معيل ومقيم مع اهله	19
المجموع	50

- جميع الاسر التي يقل عدد افرادها عن ثلاثة توقفت عنها تقديمات الاونروا
- بعض المنظمات الدولية والجمعيات اللبنانية تعطي الى جانب الراتب تقديمات اخرى:

أ- بدل نقل وانتقال لمهام عمل

ب- عقود تأمين على الحوادث (علماً انّ عددها فقط ست حالات)

إضافة الى ان كلفتها تحسم من اجورهم وليس من المؤسسات التي يعملون بها.

7- انواع الانتهاكات التي يتعرّض لها العمال من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

أنواع الإنتهاكات	عدد الحالات	فئة صاحب العمل لكل انتهاك
عمالة الأطفال- أعمال خطرة (تصليح آليات وسيارات)	6	قطاع خاص لبنان/ قطاع خاص فلسطين/هيئة المجتمع المدني
رفض إستخدام لأنه فلسطيني	25	قطاع خاص لبنان
ساعات عمل طويلة بدون مقابل	26	قطاع خاص لبنان
صرف تعسّفي بدون تعويضات	2	منظمة دولية
صرف تعسّفي مع تعويضات جزئية	14	قطاع خاص لبناني
إصابات عمل مع عجز دائم بدون تعويض	1	قطاع خاص لبناني
بيئة عمل غير صحية (نفايات معالجة وتدوير)	6	قطاع خاص لبناني
الإمتناع عن دفع الأجور	3	قطاع خاص لبناني (مقاولات وبناء)
تخفيض الأجور	3	قطاع خاص لبناني (مقاولات وبناء)
تمييز بالحقوق لأنه فلسطيني	6	الأونروا-جمعيات اهلية لبنانية واجنبية
راتب اقل من الحد الأدنى للأجور	26	قطاع خاص لبناني/جمعيات اهلية فلسطينية ولبنانية
عدم الحصول على راحة اسبوعية	4	قطاع خاص لبناني/فلسطيني
عدم الحصول على استراحة اثناء العمل	2	قطاع خاص لبناني
مهام إضافية لا تتضمنها الوظيفة	11	قطاع خاص لبناني/دولي

عدم دفع اجور نقل	3	قطاع خاص لبناني

اذا قرأنا هذا الجدول بموضوعية نستنتج ما يلي:

1- انّ جميع القطاعات الخاصة اللبنانية والفلسطينية وهيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لا تحترم قانون العمل اللبناني وتخالفه على مستويات عدة كما هو مبيّن في الجدول

2- انّ الغريب بالأمر اذا كان القطاع الخاص اللبناني والفلسطيني يخالف قانوني العمل والضمان الاجتماعي بغية تحقيق ارباح اضافية على حساب العامل الفلسطيني مسألة فيها نظر باعتبارها شائعة في كل الدول، أمّا المنظمات الدوليّة وهيئات المجتمع المدني التي تنفذ برامج بتمويل دولي او اقليمي او محلي لا نفهم لماذا تقوم بهذه الانتهاكات علماً انها قادرة على ان تلحظ هذه الحقوق في الموازنات التي تعدّها لبرامجها في لبنان او في المخيمات.

8 - الأثر غير المباشر لهذا الواقع:

- من الملاحظ ان هذا الواقع ادى الى ارتفاع نسبة الشباب غير المتأهل نظرا لصعوبة المعيشة في لبنان وارتفاع كلفتها وانخفاض الرواتب وعدم ديمومة العمل
- انخفاض عدد أفراد الاسرة الفلسطينية للاسباب الآتية الذكر حيث نلاحظ ان عدد غير المتاهلين 50 من اصل 80 في حين ان عدد الذين يعيلون اهاليهم منهم 31 من اصل 50 عازب وعازبة
- ان عدم وجود اي جهة مدنية-اجتماعية تتابع مسائل التوعية والتنظيم والتأطير على اساس عمالي ادى الى جهل تام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والى انعدام المعرفة باشكال وطرق المطالبة بهذه الحقوق للعمال والعاملات من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

من هنا جاءت فكرة انشاء مرصد يقوم برصد هذه الانتهاكات من اجل تحقيق الاهداف الآتية:

- تسليط الضوء على حجم هذه الانتهاكات واعداد تقارير دورية فيها ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي
- تعميم المعرفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مستوى علاقات العمل
- المساهمة في دفع الشباب والشابات الفلسطينيات في لبنان الى تكوين الاطر النقابية التنظيمية والنضالية الخاصة بهم خارج الاصطفافات الحزبية والسياسية رغم اهمية التعاون والتواصل معها
- تشكيل حالة ضغط ديمقراطي نقابي فلسطيني متفاعل مع الحركة النقابية اللبنانية من اجل منع الانتهاكات واحترام حقوق العمال على اختلاف قطاعاتهم

في الختام اود أن أؤكد على مسألة حيوية وهامة، وهي أن مصلحة لبنان واللبنانيين بقدر ما هي مصلحة فلسطينية خاصة في ظل الأوضاع غير المستقرة في المنطقة وتنامي ظاهرة الاصولية على اختلاف انواعها، ان نعمل بتجرد من اجل ان نحرر المخيمات الفلسطينية في لبنان من حالة البؤس التي تعيشها ونرتقي بمستوى العلاقة معهم الى المعايير الانسانية الدولية، اذا كنا فعلا لا نريد ان تكون هذه المخيمات حاضنة لكل اشكال الخروج عن القانون والقيم الانسانية الحقة.

<u>مشروع التوصيات:</u>

أن جميع التقارير اكدت على الحاجة الى:

- معرفة أكثر بالحقوق والواجبات على الصعيد المعرفي

- أهمية وجود مرجعية قانونية تتابع القضايا والإنتهاكات الحاصلة

- أهمية وجود مرجعية إجتماعية تتابع هذه القضايا وتفضح الإنتهاكات ، وتعمل على معالجتها مع المسؤولين المختصين على غرار المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين في لبنان .

لذلك أوصت التقارير بما يلي:

1- إنشاء المرصد الفلسطيني لحقوق العمال والعاملات الفلسطينين في لبنان
2- تكوين مرجعية إجتماعية تتابع قضايا العمال والعاملات الفلسطينين مع أصحاب العمل والهيئات والمراجع الرسمية
3- إنشاء لجنة دائمة للتدريب والتأهيل والتوعية على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، وتنفيذ برامج تدريب لتأهيل مراسلين للمرصد المزمع إنشائه
4- إيجاد وحدة دعم قانوني تتولى تأمين الإستشارات القانونية ومتابعتها أمام القضاء المختص.

بيروت:2016/7/21

عصام ريدان